الفصل الرابع

غلاء المهور وأزمة الزواج

ويعتقد الباحث أن غلاء المهور في السنوات الأخيرة وخاصة منذ عام 1975 وكذا إعاقة الزواج من قبل الأهل والمجتمع سواء بجعل المهر غاليا أو بأية طريقة استغلالية أخرى يشكلان أزمة حادة وحجر عثرة في بناء الأسرة السورية وإذا كان الأهل في الأوساط المحافظة أو المتخلفة هم المسؤولون عن غلاء المهر وإعاقة الزواج فالمسؤولية في ذلك تقع على الفتاة التي تنتمي إلى الأوساط العصرية وإن كان هذا لا ينفي وجود دور لأهل هذه الأوساط الذي يكون غالبا دورا ثانويا ويرتبط مهر المرأة السورية بدرجة تعلمها وعمرها ،أما أزمة السكن وغلاء المعيشة كسببين لعدم الزواج فهما يسريان على المدن أكثر من الريف نظرا إلى التفاوت بين الحاجة المتزايدة إلى المساكن وعدم مسايرة حركة البناء لهذه الحاجة كمًا ونوعا، وكذا إلى التفاوت بين أسعار الإيجار وقدرة المواطنين السوريين على الدفع، أما من حيث اللقاء والتعارف بين الجنسين كسبب للأزمة قائم في التجمعات السكنية التي يمكن تسميتها بالتجمعات المنفتحة التي تعطي حرية شكلية مطلقة للشاب وحرية شكلية مقيدة للفتاة في اختيار الشريك والتجمعات السكانية المحافظة التي لا تسمح بالاختلاط حيث أن المبادرة تنحصر في كلا النوعين بنسبة 80% لدى الشباب و20% لدى الفتاة وأهلها.

إن أزمة الزواج سوف تساهم في إنعاش أزمة نمو السكان طالما أن إنجاب الأطفال مرتبط بالزواج وقد بلغ عدد الفتيات غير المتزوجات من فئة الأعمار (30 سنة فأكثر) أي العوانس 28790 فتاة (8883 في الريف و19907 في المدن) في آخر إحصاء للسكان في سوريا، وغلاء المهر هذا أدى إلى آفة جديدة بالنسبة لشعوب الخليج العربي، أجل لم تعد دولة الإمارات العربية المتحدة البلد الذي يتمتع فيه بأكبر دخل في العالم فحسب، بل البلد الذي يحتل أكبر نسبة من السكان المحليين المتزوجين بالأجنبيات اللاتي لا يكلفن أزواجهن إلا مهرا بسيطا.

فالمهر في الإمارات العربية نادرا ما يكون أقل من مائة ألف درهم 100.000درهم أي سبعة وعشرون ألف دولار 27000 دولار أي ما يقارب من قيمة الدخل السنوي الوطني الصافي للفرد،

وأمام هذا الوضع الخطير وضعت وزارة العمل مشروع قانون يتم بموجبه قرض كل مواطن يتزوج لأول مرة بزوجة محلية يقدر بحوالي سبعة وعشرون ألف دولار (27000 دولار) على أن يصبح القرض هبة بمجرد ولادة أول طفل وفي المقابل فإن كل من يرغب في الزواج من أجنبية عليه أن يدفع نفس القيمة إلى الصـندوق العام، لكن هذه الإجراءات سـتكلف الدولة أموالا كثيرة خاصـة وأن خزينتها سجلت عجزا لأول مرة عام 1973 بسبب انخفاض عائداتها البترولية ولم تقتصر هذه الظاهرة على دولة الإمارات العربية فقط بل يطرح نفس المشكل في دول الخليج الأخرى لكن بدرجة أقل، فنسبة 16 إلى 20% من الكويتيين متزوجون بأجنبيات أو أجانب، عثروا عليهن أو عليهم في أوروبا وفي الولايات المتحدة في حالة طلبة كويتيين وفي الكويت بالنسبة للفتيات الكويتيات.

أما المملكة العربية السعودية فقد وضعت في عام 1979 قانونا يقضي بضرورة الحصول على رخصـة مسـبقة من وزارة الداخلية للزواج بالأجنبيات وقامت بحملات شـديدة لتخفيض قيمة المهر والتي أعطت بعض النتائج الإيجابية.

الفصل الخامس

مصيدة الزواج بالأجانب والإقامة في بلدان الغرب

وفي ألمانيا الغربية حيث أصـبح الزواج وسـيلة للإقامة بالنسـبة للأجانب أقام الأتراك هناك شـبه وكالات الزواج الخفية تمكن الراغبين في البقاء من الزواج بل من شـراء النسـاء الألمانيات إلى درجة أن كل الوسائل أصبحت مباحة من أجل الاستحواذ على امرأة شقراء تقبل الزواج مقابل مبالغ طائلة من الماركات، كما تشـكلت عصـابات من الشـباب لإغراء الفتيات واسـتدراجهن للزواج إلى جانب إقامة مؤسسة (للبيع بالمراسلة) تشمل حتى الأتراك المقيمين في تركيا ممن يرغبون في الحصول على رخصة الإقامة والعمل في ألمانيا.

أما الجانب الألماني من هذه الصـفقة فيمثله المحامون الذين يسـتغلون هذا الإجراء على العامل التركي المهدد بالطرد فهم غالبا وسطاء شرعيون في مثل هذه العملية فالاختيار حاليا بين الإدماج أو العودة إلى البلد الأصـلي هو المطروح حاليا أمام 4.5 مليون أربعة ملايين ونصـف أجنبي مقيم في ألمانيا الغربية، أي ما يمثل 7.5 من مجموع السـكان، لقد أصـبحت الحكومة الألمانية مصـممة

أكثر من أي وقت مضى على التخلص من الأجانب وذلك بالرغم من أن هؤلاء المهاجرين وخاصة الأتراك قد ساهموا منذ الخمسينات في تحقيق ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية لألمانيا الفدرالية علاوة على أنهم يشتغلون في مهن يرفض أبناء الألمان تعاطيها وأصبحوا اليوم يحلمون بها بفعل انتشار البطالة واشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية وصعوبة الحياة الاجتماعية وتمكن وسيلة الإدماج الوحيدة في إقدام المهاجرين على التزوج بالألمانيات الشقراوات-بصفة خاصة تهربا من الطرد لذلك ازدهرت عملية التهريب من نوع خاص للفتيات الألمانيات فالتجارة مزدهرة على كل حال حيث سجل حتى الآن في مدينة كولونيا وحدها 3000 زواج مختلط في عام 1981 بمعدل عشرة آلاف مارك للصفقة الواحدة.

ولا تملك السلطات في الوقت الراهن وسيلة أمام انتشار هذا النوع من التهريب الذي يأخذ في الاتساع داخل المدن الألمانية الكبرى فمن الصعب عليها مثلا معرفة ما إذا تم الزواج فعلا أم مجرد تسجيل على الأوراق، وفي هذا الشأن قال وزير العائلة الألماني (يجب وضع حد لهذا الشكل من التحايل الذي أصبح يستفيد منه حتى المجرمون الهاربون من العدالة في بلادهم).

ومما لاحظنا أن الإقامة في بلدان الغرب المتقدمة أصبحت مصيدة بالنسبة لإخواننا المسلمين العرب وغيرهم وشبكة يضعونها بأيديهم لأنفسهم فيعذبون بها ولا يشعرون فهم في أوطانهم إذا رجعوا أجنبيين وفي البلد الذي يقيمون فيه هم عبارة عن آلات للاستغلال (**مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء**) (**النساء: 142**) على عكس بعض المجتمعات الأخرى أعني البولونية والصينية حيث أنها مقبلة على عهد استقرار العائلة لأسباب تخص كلا من الشعبين المعروفين بالحضارة والتقاليد.

الفصل السادس

أسباب الاستقرار النسبي للأسرة الصينية

فقد أخذ الحب في الصين يستعيد مركزه في المجتمع بعد أن ظل أمرا غير أخلاقي وبعد أن ظل الحب ينمو ويلتهب في فصل الربيع خاصة دون أن تبوح به مئات الآلاف من الصينيين والصينيات لبعضهم البعض، وفصل الربيع هو الفصل الذي يقبل فيه الصينيون على الزواج حيث تسجل مدينة

تشنغهاي والعاصمة "بيكين" وغيرهما من المدن الصينية مراسيم الزواج جماعية لعشرين شابا وفتاة مرة واحدة في اليوم الواحد، كما سجلت (بكين) وحدها عشرة آلاف شاب وشابة تقدموا للزواج في شهر مارس 1982 ثم أن عقود الزواج في الصين لا تتم خلال احتفالات عادية وإنما يقوم الشاب والشابة اللذان ينويان الزواج بكتابة طلب رسمي يوضحان فيه إصرارهما على الزواج ثم يقدم كل منهما نسخة من شهادة ميلاده ورسالة إلى المسؤول عنهما في العمل للسماح لهما بالزواج على أن يدفع كل منهما 7.5 مبلغا رمزيا فقط.

وعندما يصل الطلب إلى المسؤول عن الطلبات يقوم بقراءته ثم يحني رأسه إلى الأمام موحيا بالإيجاب وذلك قبل أن يختم الطلب ويقدم للعروسين شهادة الزواج مختومة بعبارة (الوحدة والحب المتبادل والإنجاب) فهذه لعمرى من شعائر الدين الحنيف. ولدى توجيههما إلى الفنادق لقضاء شهر العسل يشترط المسؤول فيها تقديم شهادة الزواج وذلك لدرء المفاسد التي تنجر على العلاقات الجنسية اللاشرعية.

أما المطاعم في المدن فتهيج بالحفلات التي ينظمها المتزوجون حديثا في هذا الفصل ويقدم المدعوون إلى الحفل هدية إلى كل من العروسين هي عبارة عن سبعة دولارات ونصف وكذلك يكون حال استديوهات التصوير التي يتقدم إليها المتزوجون لاستعارة ثياب العرس بما فيها باقة من زهور البلاستيك الملونة وبذلة سوداء للزواج مقابل ستة دولارات.

وقد كانت هذه العادات ممنوعة خلال الثورة الثقافية التي شهدتها الصين طيلة عشر سنوات عندما أمرت الجماهير الصينية بالاهتمام بالثورة الثقافية وليس بالحب لكن الزواج ما يزال من الناحية الرسمية غير مشجع إلا إذا تجاوزت الفتاة الثالثة والعشرين من عمرها على أن يكون زوجها الذي اختارته أكبر منها سنا.

أما العلاقة الجنسية بين الجنسين فهي محظورة وتعتبر من الأعمال المشينة في الصين، وفي مدينة شنغهاي يسير الخطيبان في الشوارع متشابكي الأيدي وفي أعناقهما عبارات تقول:-أنا جيل الحب- (وإن الرجال لا يعيشون بالسياسة وحدها إنهم يريدون الحياة مع الحب) فاستقرار العائلة في الصين ناتج عن كون الزواج علاقة حب متبادل وإنجاب يوافق عليه الزوجان ثم رئيس المعمل بمثابة الوالي بالنسبة للفتاة التي سرعان ما تفضل العمل في بيت الزوجية عندما تصبح أما للبنين

والبنات، ومما يشجع بقاءها في البيت تحفظ المؤسسات إزاء عمل المرأة وذلك لكونها غير قادرة أو غير مؤهلة لأعمال الرجال نظرا لخصائصهن البيولوجية كما هي الحال بالنسبة للجماعة النسائية التي كانت تعمل في الأسلاك الكهربائية والتي صدر قرار بحلها نهائيا.

وإذا كان الدستور الصيني ينص نظريا على مساواة المرأة بالرجل فإن التمييز يبدأ عمليا من المدرسة ويتعمق في المراحل اللاحقة حيث ذكرت دراسة أجريت عام 1977 أوردتها السيدة (نيوجينوغ) نائبة رئيسة اتحاد النساء الصينيات أن الفتيات يمثلن 50% من تلاميذ التعليم الابتدائي و40% من طلاب التعليم الثانوي و30% فقط من التعليم العالي، كما أن عدد العاملات في الصين لا يمثل سوى ثلث عدد اليد العاملة في الصين (حوالي 30 مليون عاملة) وهل شل اقتصاد الصين بهذه الكيفية؟ بالعكس فقد زاد استقرارا على الساحة الوطنية والدولية معا، وفي هذا الشأن أيضا ذكرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية ونشرت في شهر جويلية 1981 أن النسبة الغالبة للنساء الصينيات يعتقدن بأن نوع العمل الذي يناسبهن أكثر هو العمل المنزلي لأن اللاتي يعملن خارج البيت مثلما هو حال 90% من ساكنات المدن يعتبرن أداء المهام المنزلية شيئا عاديا وطبيعيا وهل يعرف الآن المجتمع الصيني الأزمات الأسرية التي تعرفها الشعوب العربية والإسلامية والغربية الشيوعية منها والرأسمالية؟ لا/ بل إنها مستقرة نسبيا نظرا للخرافات والأساطير التي لا زالت تفتك باللاتي يقعن ضحية لها، من ذلك أن كل ما يتعلق بالجنس وولادة الأطفال محاط بالأسرار الغريبة حيث أن عددا كبيرا منهن يعتقدن بأنهن ممنوعات من النسل وهذا ليس من الفطرة السليمة في شيء والخروج من بيوتهن خلال الشهر الذي يعقب الوضع، وقد ذكرت إحدى النساء الصينيات أنها أجبرت على البقاء في البيت بعد أن حاولت الخروج مرة عندما كانت في الأسبوع الثالث من الوضع من جراء فعل نسوة الحي اللاتي انذرنها بحدوث مصائب لها وإصابتها بمرض مزمن إن هي أقدمت على ارتكاب هذا التصرف ولكن هذه الاعتقادات التي هي في الحقيقة في صالح الأسرة وصحة الأم والرضيع لا تزيد في العائلة إلا مناعة وفي البيت إلا قدرا عظيما واستقرارا ملازما.

الفصل السابع

استقرار الأسرة البولونية له جذور من الكتاب والسنة

ومما ساعد كثيرا على هذا الاستقرار العائلي في بولونيا هو وجود مؤسسات عائلية مستقلة التي أنشأت في عام 1977 للنظر في قضايا الطلاق والبث فيها بسرعة، وتتمتع هذه المؤسسات التي يطلق عليها اسم (المحاكم العائلية) بصلاحيات كاملة للنظر في كافة القضايا المتعلقة بالعائلة ومصالحها ومن بينها الطلاق وينص قانون الأسرة المعمول به في بولونيا على أن لكل طرف (الزوج والزوجة) الحق في رفع قضية الطلاق إذا حدث تفكك تام في الحياة الزوجية وإذا لم يبق أي أمل في استمرار هذا الرباط ولكن على شرط ألا يؤثر هذا الطلاق على سعادة الأطفال وتقوم المحكمة العائلية بفحص القضايا المعروضة عليها ودراستها بعمق أكثر من المحاكم العادية للتأكد من أن التفكك قد حدث فعلا بين الزوجين وأنه لا أمل في استمرار الزواج، وتحاول هذه المحاكم العمل بصورة وقائية لكي لا تصل القضايا إلى القطيعة التامة بين الزوجين وعند تأسيس محاكم الأسرة شكلت في الوقت نفسه (مراكز استشارية) خاصة بشؤون الأسرة يعمل فيها اخصائيون في مختلف المجالات من أطباء وعلماء الاجتماع والنفس ورجال القانون وقضاة ينحصر دورهم في تقديم الإرشادات والاستشارات الضرورية للمحاكم العائلية، وكثيرا ما يؤدي تدخل الطبيب أو عالم النفس إلى تصفية سوء التفاهم أو النزاع بين الزوجين فتنتهي القضية بالوفاق والعودة إلى الحياة الزوجية، هذا إلى جانب مساهمة مؤسسات أخرى كمركز الاستشارات العائلية وجمعية تخطيط الأسرة وغيرها في تخفيض حالات الطلاق حيث تعمل على تثقيف الجانبين قبل الزواج وأثناءه وتساعد على حل المشاكل الطارئة والحيلولة دون تفاقمها لأنه تبين أنه كثيرا ما تكون القضية بسيطة ولكن تركها بغير حل لمدة طويلة يؤدي إلى الطلاق.

وتنظم بعض المؤسسات المختصة في بولونيا محاضرات جماعية للأزواج والزوجات حيث يجتمع عدد من هؤلاء لبحث مشاكلهم تحت إشراف الخبراء وحل كل ما هو قائم بين الأزواج بشكل جماعي وبأسلوب الشورى والنصح المتبادل والواقع أن انخفاض عدد حالات الطلاق في بولونيا لا يعود فقط إلى المحاكم العائلية أو مراكز الاستشارات أو غيرها وإنما هو مؤشر واضح عن التحولات العميقة التي شهدتها السنوات الأخيرة في تفكير الجيل البولوني ويسعى إلى جعل الزواج مقر سعادة لأنه صار يدرك أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وعليها يعتمد في الوقت نفسه مستقبل الفرد وسعادته وتعتمد السياسة الاجتماعية البولونية في السبعينات على تقديم الأسرة، الأمر

الذي أدى إلى اختفاء العنصـــر المادي الذي كان يؤدي في غالب الأحيان إلى تفكك العائلة وكثرة الطلاق كما أدخل في الفترة الأخيرة ضمن برامج بعض المدارس موضوع الإعداد للحياة في الأسرة، وإذا أمعنا النظر في هذا الاستقرار نرى له جذورا تستمد حيويتها من تعاليم القرآن الكريم وسنة رسول الله صـلى الله عليه وسـلم فيحثنا رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم على الزواج إن اسـتطاع الشـاب الباءة فقال: (**من اســتطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أحصــن للفرج وأغض للبصــر وإن لم يجد فعليه بالصوم فإن له وجاء**) أو كما قال، لأن الذي يكلف نفسه بالزواج وهو لا يقدر عليه ماديا أو معنويا فيكون غالبا سببا في تفكك العائلة بعد الزفاف وهذا ما نشـاهده في المجتمعات الإسـلامية الحديثة ثم أمر الذي يتزوج أن يختار ذات الدين ولا يسـتطيع ذلك إلا إذا كانت نشـأته هو بنفسـه على الدين فهذه إشــارة إلى تثقيف المتزوجين قبل الزواج وتعاطيهما دروســا يعرفان خلالها واجبات كل تجاه الآخر وحقوق كل منهما على الآخر، فإذا تزوج الشــاب بذات الدين ســاهم في حل جل المشاكل العائلية ودافع عن أسرته ضد اضطرار الأزمة الحديثة التي تعرفها الأسر العصرية....ثم شرع الله تكوين مؤســســة عائلية اســتشــارية التي تلعب دورا كاملا في حل النزاع العائلي فقال جل وعز: ((**وإن خفتم شـقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصـلاحا يوفق الله بينهما**)) (**النساء: 35**)بعد أن أمر الله الزوج بمعاشرة زوجته بالمعروف وحث الرسول الكريم على ذلك في آخر وصيته صـلى الله عليه وسـلم بقوله في حجة الوداع: (**أوصـيكم بالنسـاء خيرا فإنهن أمانة عندكم**) وجعلهن أمانة الله استحللنا فروجهن باسم الله....

وأمر المرأة بطاعة زوجها لا طاعة عبد لســـيده وإنما طاعة المتحابين والمتعاونين في إنجاب البنين الصــالحين وبنات الغد المنير، وهذه هي السـعادة وما سـواها قلق واضـطراب وما ظلمنا الله بالانتقام من أســرتنا بالتفكك ولكن ظلمنا أنفســنا ببعدنا عن منهجه القويم ورحنا نقلد من لا يفرق بين النور والظلام حتى أصـابتنا عدوى المجتمعات الغربية وأصبحنا مغرقين في حبهم نشكو ونبكي ونصرخ ولا أحد يسـمعنا: ((**صـم بكم عمي فهم لا يعقلون**)) (**البقرة: 170**) فلن يسـمع صـراخنا أحد ما دمنا لم نسـمع أنفسـنا نداء اسـم الله العظيم ولفظنا من دمائنا سـم الحضـارة والجرائم الذي شربناه من أيدي المغتصبين.